

تصفية الثغرة

في الفترة من ٢٢ : ٢٨ أكتوبر عبرت القوات الإسرائيلية المخصصة للعملية قناة السويس عبر الكباري التي تم إنشاؤها والقيام بصد هجمات القوات المصرية المضادة، كما فشل الهجوم الذي قاده الجنرال شارون في الوصول إلى مدينة الإسماعيلية. وفي الفترة نفسها صدر قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ بوقف إطلاق النار اعتباراً من الساعة ٦ و ٥٢ دقيقة يوم ٢٢ أكتوبر.

وعلى ضوء الموقف العسكري غرب القناة والذي لم يعد في مصلحة القوات المصرية قامت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية بوضع الخطة "شامل" لتصفية الثغرة تمام، وفي سبيل ذلك كان من المقرر حشد كل ما يمكن من القوات المصرية وما أمكن تدعيمها به من قوة بشرية وأسلحة ومعدات من بعض الدول العربية والدول الصديقة لاحتواء وتجميد القوات الإسرائيلية غرب القناة.

وتم وضع خطة لتصفية الثغرة وأطلق عليها اسم "شامل"، وبرغم صدور قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، إلا أن القيادة المصرية رأت لا تسمح للقوات الإسرائيلية غرب القناة بأي فترة هدوء أو راحة وحرمانها من تثبيت دفاعاتها أو تحصينها، وقد تطورت الأعمال الدفاعية النشطة لقواتنا إلى الحد الذي جعل البعض يطلقون على هذه المرحلة اسم "حرب الاستنزاف الثانية".

وكانت أهداف القيادة المصرية في هذه المرحلة:

- إحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر في قوات العدو وأسلحته ومعداته.
 - القيام بعمليات إزعاج للعدو على أوسع نطاق ممكن حتى يصبح بقاؤه غرب القناة جحيما لا يطاق.
 - إرغام إسرائيل على الاستمرار في تعبئه قواتها الاحتياطية، مما يرهق اقتصادها القومي ويهدد الحياة العامة بالشلل التام.
 - منع العدو من تحسين وتحصين مواقعه شرق وغرب القناة على السواء.
- وقد تم خلال الفترة من ٢٣ : ٢٨ أكتوبر ١٥٠٠ اشتباك بالنيران خلال ٤٣٩ عملية وقد أسفرت هذه الاشتباكات في الجانب الإسرائيلي عن:
- تدمير ١١ طائرة و ٤ دبابة وعربة مجنزرة و ١٠ رشاشات ثقيلة.
 - تدمير ٣٦ بلدوزر ومعدة هندسية وعربة ركوب.
 - إصابة ناقلة البترول الإسرائيلية (سيرينا) بعطب جسيم.
 - إغراق قارب إنزال بحري.
 - قتل ١٨٧ فرد إسرائيلي فضلا عن مئات الجرحى.

وكان التفكير المبدئي للخطة "شامل" تركز على تجميع كل ما يمكن من قوات مصرية غرب القناة وأن توضع هذه القوات تحت قيادة أحد القادة المشهود لهم بالكفاءة على أن يتبع مباشرة إلى وزير الحربية، وأن تكون مسؤوليته تدمير جميع القوات الإسرائيلية الموجودة على الأراضي المصرية غرب القناة. ووقع الاختيار على اللواء أركان حرب سعد مأمون لقيادة الخطة.

وفور توليه القيادة قام اللواء سعد مأمون بالمرور على القوات التي تم تخصيصها للتنفيذ ومراجعة الخطة بكل دقة.

وفي يوم ٢٤ ديسمبر عرض القائد العام للقوات المسلحة الخطة في صيغتها النهائية على الرئيس الراحل أنور السادات بحضور رئيس الأركان وقادة الأفرع الرئيسية في وجود اللواء سعد مأمون. وقد أقر الرئيس السادات الخطة وأصدر توجيهاته بأن تكون جاهزة للتنفيذ اعتباراً من نفس اليوم.

وقد قامت القوات المخصصة لتنفيذ الخطة بمشروعات تدريب تتفق تماماً مع المهام المخصصة لها في الخطة الحقيقية وعلى أرض مشابهة، كما تمت عملية تنظيم التعاون بين هذه القوات والقوات الجوية وقوات الدفاع الجوي تحت إشراف اللواء سعد مأمون مباشرة.

وكانت الخطة تركز على مهاجمة العدو من ٥ محاور رئيسة بهدف إغلاق الممر الذي يربط بين القوات الإسرائيلية وقواعده الرئيسية في سيناء

وتقطيع أوصال القوات الإسرائيلية وتحويله إلى أجزاء منعزلة يتم تدميرها
جزءاً جزءاً .

غير أن الخطة "شامل" لم تنفذ ففي الساعة التاسعة مساء ١٧ يناير
١٩٧٤ أذيع أ اتفاق فصل القوات بين مصر وإسرائيل تحت إشراف الأمم
المتحدة ووضعت هذه الاتفاقية موضع التنفيذ اعتباراً من الساعة ٢١ يوم
٢٥ يناير، وبدأت إسرائيل بالفعل في سحب قواتها من المناطق المتفق
عليها، وسارت أعمال فصل القوات وفقاً للاتفاق، وباتتهاء الصراع
السياسي في هذه المرحلة صدرت الأوامر بتجميد الخطة "شامل".